وفد دولة الكويت الدائم
لدى الأمم المتحدة
نيويورك

Permament mission of the State of Kuwait
to the United Nations
New York

بيان
وفد دولة الكويت الدائم لدى الأمم المتحدة

تلقيه

الآنسة: إيلاف محمود رزوقي

العضو المشارك في أعمال
الدورة السادسة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة

أمام
اللجنة الثالثة (الاجتماعية والثقافية والإنسانية)

البند {٢٨} النهوض بالمرأة

نيويورك في ١٢ أكتوبر ٢٠١١م

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

نيابة عن وفد بلادي، أتقدّم بالشكر الجزيل إلى الأمين العام للأمم المتحدة السيد/ بان كي مون، على تقريره عن حالة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، الوثيقة (A/66/99)، وأشكر المقررة الخاصة المعنية بالعنف ضد المرأة السيدة/ رشيدة مانجو على تقريرها الوارد في الوثيقة (A/66/215) المتضمن التوصيات لمعالجة العنف ضد المرأة من خلال إطار عمل شامل يقوم على التزامات الدول باحترام وحماية حقوق الإنسان للنساء والفتيات والوفاء بتلك الحقوق. كما أود أن أعبر عن التزام بلادي الكامل بتنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. كما يشيد وفد بلادي بمنح جائزة نوبل للسلام لثلاثة ناشطات وهو دليل على الدور الذي تلعبه المرأة في دفع عجلة التنمية ، كما يؤكد وفد بلادي أهمية معالجة العقبات التي تواجه تنمية المرأة ولابد من تعزيز المساواة بين الجنسين حتى يتم القضاء على هذه العقبات.

وانطلاقاً من هذا المفهوم، حرصت دولة الكويت على تجسيد مبدأ المساواة والعدالة، فالدستور الكويتي أكد على أن الناس سواسية في الكرامة الإنسانية، وهم متساوون لدى القانون في الحقوق والواجبات فلا تمييز بينهم بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين.

السيد الرئيس،

المرأة الكويتية هي مواطنة بالدرجة الأولى حالها كحال الرجل فلها مساهماتها على مر التاريخ، فمرور المرأة لم يبدأ مع إقرار حقوقها السياسية وإنما دورها واضح منذ فترة ما قبل النفط، حيث تعمل في إدارة شئون بيتها وأبنائها ، بل أن كثير من النساء تكاتفن لإدارة شئون الحي بأكمله خلال فترة غياب الرجل في البحر بحثا عن لقمة العيش.

والمرأة الكويتية منذ أوائل الستينيات تشق طريقها نحو التعليم العالي وأخذت تتمتع بحرية نسبية لمناصرة الدعوة إلى تحسين حقوقها الاقتصادية والثقافية مقارنة مع المرأة في الدول المجاورة بوجه خاص، ومارست أوائل الجمعيات النسائية الكويتية الضغوط بشكل فعال في دعوتها لمشاركة أكبر للمرأة الكويتية في سوق العمل ونيل حقوقها السياسية المتساوية مع الرجل وإتاحة الفرص التعليمية والثقافية لها بشكل أكبر.

ولا ننسى دور المرأة الكويتية أثناء فترة الاحتلال العراقي الغاشم على دولة الكويت، فتطوعت الكثير من النساء بالعمل في المستشفيات لسد العجز في الفريق الطبي ، بينما قامت أخريات بتهريب الطعام والمال والأسلحة من خلال نقاط التفتيش العسكرية، وفي تلك الفترة قدمت الحكومة الكويتية العديد من الوعود التي تمنح المرأة الكويتية بعد تحرير الكويت دور أكبر في المجتمع وإفساح المجال لها لمزيد من المساهمات المتميزة في بناء وطنها الذي ساهمت في الدفاع عنه بكل شجاعة، وكانت تلك الضمانات دليل واضح على نية الحكومة منح المرأة الكويتية حقوقاً تجعلها متساوية مع الرجل ، فتولت المرأة مناصب رفيعة مثل منصب مدير جامعة و وزيرة التخطيط ووزيرة الدولة لشئون التنمية الإدارية في سنة ٢٠٠٥، كما شاركت المرأة الكويتية في حق الانتخاب والترشيح في ٢٠٠٦، والمجلس البلدي في ٢٠٠٥، وغيرها من المناصب القيادية التي لها دور بارز وفعال في المجتمع، كما أن دولة الكويت ساهمت في إشراك المجتمع المدني لتأييد المرأة الكويتية من خلال إعداد برامج ثقافية وإعلامية تهدف لتحسين صورة المرأة، وكذلك عقد الدورات التدريبية والمحاضرات لنشر الوعي السياسي والقانوني في المجتمع، من جانب اخر أصدر مجلس الأمة قانون خاص بتحسين وضع المرأة، ولابد من التنويه بقانون الحقوق المدنية الذي اعتُمد لحقوق المرأة، وكذلك اعتمد مجلس الوزراء الكويتي اللائحة التنفيذية لقانون حقوق المرأة الإسكانية الجديد لسنة ٢٠١١، الذي يشمل الضوابط والشروط الخاصة بحصول المرأة الكويتية المطلّقة والأرملة التي لديها أبناء على القرض الإسكاني، بالإضافة إلى توفير السكن الملائم بإيجار مخفض، حيث وفر هذا القانون للمرأة الكويتية المطلّقة والأرملة التي لديها أبناء سواء المتزوجة من كويتي أو غير كويتي الحصول

على قرض، ووفر أيضاً لمن ليس لديها أبناء أو العازبة حق الحصول على سكن ملائم.

وقد كافحت دولة الكويت التمييز ضد المرأة عن طريق هذه الاتفاقيات ومنها:

أولا - الاتفاقية الخاصة بالحقوق السياسية للمرأة في سنة ١٩٥٢.

ثانياً - العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية سنة ١٩٦٦.

ثالثاً - الاتفاقية التي انضمت لها دولة الكويت وهي اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة سنة ١٩٨١ ، وتبرز أهمية هذه الاتفاقية أحقية المرأة في التصويت والترشيح في الانتخابات.

رابعاً -مشاركة المرأة في صياغة السياسات

خامساً - شغل المرأة في الوظائف العامة في جميع المستويات الحكومية

سادسا - مشاركة المرأة في جميع المنظمات الدولية وتمثيل بلدها على المستوى الدولي.

السيد الرئيس،

في الختام، أؤكد استمرار بلادي في دعمه لمختلف أجهزة الأمم المتحدة الخاص بالمرأة، كما يدعو وفد بلادي إلى تعاون المجتمع الدولي في مجال النهوض بالمرأة.

شكراً السيد الرئيس ،،،